مكامن التعاون والتنافس في العلاقات التركية - الإيرانية

الدكتور مراد فول

أستاذ محاضر

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03

مكامن التعاون والتنافس في العلاقات التركية - الإيرانية

الدكتور مراد فول

أستاذ محاضر

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03

الملخص :

أنتج التجاور الجغرافي والاحتكاك التاريخي بين تركيا وإيران هامشا للتنافس والتعاون في آن واحد، وظلت طبيعة العلاقات بينهما أسيرة التطورات التي ما فتئت تحدث في بيئتهما الداخلية على مر تاريخهما. إن أهم ما ميز علاقاتهما في العقود الأخيرة هو قدرتهما على تجاوز خلافاتهما رغم مظاهر التنافس الحاد الذي طبع تعاملهما مع بعض القضايا المشتركة. وإذا كان للخيار الأيديولوجي تأثير سلبي على علاقاتهما الثنائية، فإن للعامل المصلحي دور كبير في تجاوز ذلك والمساهمة في ترقية علاقاتهما لاسيما في الجوانب الاقتصادية والتجارية .ففيما تتمثل مظاهر التعاون والتنافس بين الدولتين ؟ وكيف أثرت خياراتهما الداخلية والخارجية على طبيعة علاقاتهما ؟

مقدمة :

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق إثارة لاهتمام الدارسين ومراكز البحوث. والكثير من هذه الدراسات خصت العلاقات التركية – الإيرانية بالبحث والتحليل، لتميزها عن غيرها من التفاعلات البينية في المنطقة.

أنتج التجاور الجغرافي والاحتكاك التاريخي بين تركيا وإيران هامشا للتنافس والتعاون في آن واحد، وظلت طبيعة العلاقات بينهما أسيرة التطورات التي ما فتئت تحدث في بيئتهما الداخلية والخارجية. وعلى غرار دول المنطقة تميزت العلاقات بينهما بكثافة التفاعلات وكثرة القضايا الخلافية، إلا أن تاريخهما المشترك، وعلى عكس هذه الدول، لم يشهد أي قطيعة بينهما. فإذا كان للدولتين خيارات إستراتيجية متضاربة توحي بحتمية القطيعة بينهما، فإن ما يجمع بينهما من مصالح جعلهما أكثر حرصا على ديمومة هذه العلاقات. ومنه فإن الإشكالية التي ستعالجها هذه الورقة البحثية هي :

فيما تتمثل مظاهر التعاون والتنافس بين الدولتين ؟ وكيف أثرت خياراتهما الداخلية والخارجية على طبيعة علاقاتهما ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على فرضية مؤداها :

رغم القضايا الخلافية وضغوطات الخيارات الداخلية وتأثيرات البيئة الخارجية، إلا أن الدولتين تمكنا من الحفاظ على علاقاتهما الثنائية وعلى تواصلهما.

01 - مرحلة التأسيس للعلاقات التركية الإيرانية

تتفق الكتابات التاريخية على أنه منذ قيام الدولة الصفوية في إيران أواخر القرن السادس عشر، عرفت العلاقات العثمانية -

الصفوية نزاعات مستمرة على خلفيات اتخذت صورا عدة عرقية، مذهبية وإستراتيجية. وضمن هذا السياق يرى أحمد داود أوغلو أن الخيارات المذهبية للدولتين أدت إلى تشكيل توازن تنافسي دائم يتقاطع معه التنافس الجيو سياسي والديني[1].

ورغم ترسيم الحدود بين الدولتين سنة 1639 بعد التوقيع على اتفاقية قصر السيرين[2]، ظلت العلاقات بينهما يسودها النزاع والتنافس، فخلال القرن التاسع عشر كانت الدولة العثمانية تنظر إلى الصفويين كخطر كامن نظرا للتداخل في أهدافهما وأطماعهما شرق الأناضول، أذربيجان والعراق. وابتداء من سنة 1820 بدأ النزاع بينهما يأخذ طابعا جيوسياسيا أرتبط بمسألة الحدود زاده تعقيدا طبيعة السكان الأكراد القاطنين على جانبي الحدود، وكان المشكل آنذاك يتمحور حول التنافس على كسب ولاء هؤلاء السكان سعيا وراء جباية الضرائب وإمداد الجيوش بالمقاتلين. ورغم إبرام اتفاقية سلام بين الدولتين سنة 1823 إلا النزاعات ظلت متواصلة إلى غاية التوقيع على اتفاقية أرض روم الثانية سنة 1847 التي أسست لسلم دائم بينهما. وطيلة تاريخهما الحديث استطاعت الدولتان تجنب المواجهات العسكرية المباشرة، إلا أن المشاكل والخلافات ظلت قائمة بينهما، فالدولة الصفوية لم تتوان في تأجيج الاضطرابات التي شهدتها منطقة الشرق التركي في الفترة الممتدة من سنة1875 - 1878، بالإضافة إلى أن موقفها المحايد من الحرب العثمانية - الروسية سنتي 1877 - 1878، اعتبر من قبل العثمانيين بأنه موقف مؤيد لروسيا القيصرية، خاصة بعد أن قامت هذه الأخيرة بمنح إيران منطقة كوتور (بالقرب من فان) أثناء التوقيع على اتفاقية آيا ستيفانوس، والتي تم التأكيد عليها في المادة (60) من اتفاقية برلين، حيث

أصبحت هذه المنطقة ابتداء من سنتي 1880 - 1881 خاضعة للحكم الصفوي.

توتر العلاقات العثمانية - الصفوية في هذه الفترة، يعود في جانب منه إلى العامل الايديولوجي - المذهبي. إن تأثر النخب السياسية وبعض رجال الدين الإيرانيين بالإصلاحات التي تبناها النظام العثماني خلال فترة التنظيمات، واحتضان مدينة اسطنبول لبعض رموز المعارضة الإيرانية الذين اتخذوا منها مركزا لنشاطهم، أين أنشأوا جريدة أهتار (Ahtar) للترويج ونشر أفكارهم [3]. واجهته الدولة الصفوية بتبني إستراتيجية مضادة، فقامت بدعم الأرمن والشيعة، حيث احتضنت الثوار الأرمن، كما عملت على نشر المذهب الشيعي، مستغلة في ذلك وجود العتبات الشيعية المقدسة داخل الأراضي العثمانية وولاء مرجعياتها، مما خلق جوايشوبه انعدام الثقة بين الدولتين.

شهدت سنة 1905 ترديا خطيرا في العلاقات العثمانية - الصفوية على إثر قيام وحدات عسكرية عثمانية باحتلال فجائي لمناطق إيرانية حدودية امتدت من منطقة بايزيد إلى منطقة فازن نتجت عنها مواجهات عسكرية ضارية بينهما.وقد بلغ هذا الصراع أشده مع وصول حزب تركيا الفتاة إلى السلطة بعد ثورة جويلية 1908، حيث قامت لجنة الإتحاد والترقي بإرسال مجموعات من الثوار إلى أذربيجان الإيرانية من أجل مساعدة الأذريين في كفاحهم ضد السلطة المركزية، بالإضافة إلى دعم دعاة النظام البرلماني في إيران المناوئين لسلطة الشاه، من خلال القنصلية العثمانية في كل من طهران وتبريز. هذه النشاطات أعتبرها النظام الإيراني آنذاك بأنها أعمال عدائية وتدخلا في شؤونه الداخلية.

ورغم التهدئة التي عرفتها العلاقات العثمانية الصفوية سنة 1913 واتفاق الطرفين على احترام معاهدة قصر السيرين وكل الاتفاقات اللاحقة، إلا أن ذلك لم يدم طويلا، حيث سرعان ما عادت مظاهر الصراع بينهما، وذلك عندما أعطى وزير الحربية العثماني أنور باشا خلال الحرب العالمية الأولى أوامره باحتلال كرمنشاه الإيرانية لإفشال وصد أي هجوم روسي أو بريطاني من الجنوب والشرق. ورغم اشتداد المقاومة الإيرانية إلا أن القوات العثمانية استطاعت أن تحتل مدينة تبريز الإستراتيجية سنة 1918 بعد احتلالها مدينة همدان سنة 1916. ولم يثنها عن الزحف على طهران سوى هزيمتها أمام قوات الحلفاء، حيث أعطيت الأوامر لهذه القوات بالانسحاب من الأراضي الإيرانية في منتصف نوفمبر 1918.

بعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى وتفكك دولتهم، أبدت إيران نيتها في استغلال هذا الوضع، حيث قامت بمحاولات عديدة لدى الحلفاء خلال مؤتمري (فرساي) و(سيفر) لضم أراضي حدودية تركية، إلا أن الرفض البريطاني حال دون تحقيق ذلك، هذا الأمر ترك أثارا سلبية لدى الرأي العام التركي[4].

ورغم تحسن العلاقات التركية - الإيرانية بعد قيام الجمهورية التركية الحديثة سنة 1923 وتعهد النظام التركي الجديد على احترام معاهدة قصر السيرين التزاما بمبدأ السلم في الداخل والخارج، إلا أن العلاقات بينهما سرعان ما عادت إلى طبيعتها الصراعية، على إثر اتهام النظام التركي لإيران بدعم الثوار الأكراد والسماح لهم باستعمال الأراضي الإيرانية في شن الهجومات العسكرية ضد الأهداف التركية خاصة خلال الثورة الكردية الثالثة (ثورة ديسمبر 1937)، حيث اتهمت الصحافة التركية إيران بمساعدة الثوار الأكراد [5].

خلال الحرب العالمية الثانية وعلى إثر قيام حكومة (مهاباد) شمال إيران بمساعدة الإتحاد السوفيتي، قامت الحكومة التركية بتقديم مساعدات للأذريين الإيرانيين من خلال منح مئات المتمدرسين الأذريين منحا للدراسة في مدارسها وجامعاتها، وهذا ما اعتبرته إيران استمرارا لسياسة الإتحاد والترقي العدائية.

2- خيارات ما بعد الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين

عرفت العلاقات بين الدولتين في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية توافقا كبيرا في سياستهما الخارجية، وذلك بعد إقدام السوفييت على الكشف عن تطلعاتهم التوسعية على حساب أراضيهما، عندما طالبوا تركيا بامتيازات في مضيقي البوسفور والدردنيل وباسترداد مقاطعتي قارص وأرد وهان، وقيامهم في الوقت نفسه بمطالبة إيران بامتيازات في منابع النفط بمناطقها الشمالية، الأمر الذي دفع بهما إلى الاحتماء بالمظلة الأمنية الغربية. وقد اعتبرت الفترة الممتدة مابين 1953 و1979 الأكثر تقاربا وتعاونا بين الدولتين رغم الاختلاف في خياراتهما الداخلية، فقد تبنت تركيا توجها ديمقراطيا، فيما اختارت إيران نظاما شموليا. فخياراتهما الخارجية وموقعهما الاستراتيجي جعلهما تحت تأثيرات الحرب الباردة، مما أدى إلى تنامي العلاقات بينهما لا سيما في المجالين العسكري والاستخباراتي، فكان الضباط العسكريون الإيرانيون يتلقون تدريبات في تركيا في إطار اتفاقيات عسكرية بين البلدين[6].

استمرت العلاقات التركية - الإيرانية على هذا المنوال إلى غاية قيام الثورة الإسلامية، التي شهدت مراحلها الأولى تحسنا في العلاقات بين الدولتين، فقد اعترفت تركيا رسميا بالنظام الإيراني الجديد يوم 13 فيفري 1979 بعد يومين من إعلانه، وقد حملت رسالة

التهنئة التي أرسلها رئيس الوزراء التركي آنذاك لنظيره الإيراني، رغبته في تطوير وترقية العلاقات بين بلديهما.وقد عدت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي في جوان 1979 أول زيارة رسمية لمسؤول تركي لطهران، والتي اعتبرت في حينها دعما تركيا للنظام الجديد، لتشهد بعدها العلاقات الثنائية بين البلدين دفعا قويا.

ويشير المختص في الشؤون التركية غوخانجتنزايا أنهدف تركيا من دعمها للنظام الجديد في إيران يعود إلى [7] :

1- التأكيد على الاستمرار في سياستها الخارجية، فقد كانت دائما تنتقد الشاه، كما كانت ترغب في وجود إيران مستقلة وغير منحازة .

2- كانت النخب السياسية والعسكرية التركية متخوفة من تفكك إيران كنتيجة للحرب الأهلية، وضمن هذا السياق كان التخوف من ازدياد نشاطات الحركات الانفصالية الأذرية والكردية، كما أن سياسة النظام الجديد في طهران اتجاه تحركات الأكراد تتلاءم وسياستهم.

3- تعتقد النخب التركية أن عزلة النظام الإيراني الجديد سيدفعه لتعزيز علاقاته التجارية مع تركيا التي يعاني اقتصادها من الإفلاس.

4- فقدان إيران لقوتها، مكانتها وقدراتها سيجعلها تلعب دور صمام الأمان في مصلحة تركيا.

من جانبها حرصت إيران على تقوية نظامها من الداخل وعدم إعطاء الفرصة لمعارضيها لتحويل أراضي الدول المجاورة إلى قاعدة للنشاط المعادي للثورة الإسلامية والإبقاء على الأراضي التركية كمنفذ لتجارتها الخارجية، الأمر الذي جعلها تسعى للحفاظ على الأقل على علاقات عادية مع تركيا[8].

لكن سرعان ما عرفت هذه العلاقات تراجعا بعد تسلم سليمان ديميريل رئاسة الوزراء التركية في نوفمبر 1979، بسبب موقفه السلبي من الثورة الإيرانية والأحداث التي تلتها. من ذلك مثلا موقفه من احتلال السفارة الأمريكية بطهران من قبل الطلبة الإيرانيين حيث قام بتوجيه انتقادات بالغة الشدة لهذه العملية، مصرحا بأنها أحداث غير إنسانية قل ما عرفها التاريخ، مقررا في نفس الوقت، سحب موظفي السفارة التركية بطهران[9]. وقد اتسعت الهوة بين الدولتين مع تضاعف النشاط الشيعي في العديد من الدول المجاورة لإيران، بعد تصريحات الإمام الخميني الداعية إلى تصدير الثورة، والتي ولدت مخاوف لدى كل المسؤولين في الدول الإسلامية المجاورة[10].

شكلت التغيرات الإستراتيجية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط في هذه المرحلة نقطة تحول كبيرة في السياسة الأمنية لكلا الدولتين، فسقوط نظام الشاه في إيران وتبني النظام الجديد في طهران لمبدأ تصدير الثورة ومعاداة الغرب، أثر على إدراك تركيا للمخاطر التي تهدد أمنها، حيث ركزت اهتمامها على تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن خروج إيران من تحت المظلة الأمنية الأمريكية نتج عنه أن انتقلت جميع مراكز المخابرات الغربية التي كانت متواجدة على الأراضي الإيرانية إلى تركيا، حيث تحولت هذه الأخيرة إلى مركز لجمع المعلومات عن دول الجوار لاسيما سوريا، العراق وإيران، الأمر الذي عزز من مخاوف إيران التي نظرت إلى التوجهات التركية بمثابة تحالف مع أعداء الثورة الإسلامية وأنها تشكل خطرا عليها. ويشير ماريو. ل. إلوريفياديس، أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت في هذه الفترة بالذات، تدرك المكانة المركزية لتركيا في الشرق الأوسط[11].

كانت كتابات الخبير الإستراتيجي ألبرت وولستيتر الداعية إلى منح تركيا أهمية محورية، قد أثارت اهتمام الإدارة الأمريكية، حيث تجاوبت بسرعة مع هذا الطرح ابتداء من شهر مارس 1980، أين توصلت مع المسؤولين الأتراك بعد جولات من المفاوضات إلى التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال الدفاع والاقتصاد المعروفة اختصارا بـ (DECA)، ألتزمت واشنطن بمقتضاها بتزويد تركيا بالعتاد العسكري وبإجراء دورات تدريبية لوحداتها العسكرية، بالإضافة إلى مساعدتها للنهوض باقتصادها.

وعلى خلفية التطورات الجديدة والموقف السلبي للنظام الإيراني من الانقلاب العسكري الذي شهدته تركيا في 12 سبتمبر 1980، عرفت العلاقات بين الدولتين توترا كبيرا، خاصة وأن النظام التركي السابق بدأ يبدي بعض الليونة في علاقته مع إيران، بعدما أعلن رفضه التجاوب مع الحصار الاقتصادي الأمريكي المفروض عليها، وكذا رفضه استعمال أراضي بلاده لإسقاط النظام الجديد. إلا أنه سرعان ما بدأت تلوح في الأفق مؤشرات توحي بظهور تقارب وشيك بينهما، فبعد عشرة أيام من الانقلاب العسكري بدأت الحرب العراقية - الإيرانية، لتعلن بعدها مباشرة الحكومة التركية في 02 أكتوبر أنها ستقف موقفا حياديا منها. وتشير معظم الكتابات أن تركيا سعت بكل قوة لتوظيف هذه الحرب لصالحها من خلال التعامل مع الطرفين المتحاربين، وعدت تركيا آنذاك أحد المنافذ الرئيسية للتجارة الخارجية لكلتا الدولتين المتحاربتين. وظلت متمسكة بخيار تمتين العلاقات الاقتصادية والتجارية لاسيما مع طهران، غير آبهة بضغوطات الإدارة الأمريكية وحلفاءها لإحكام الحصار على إيران. وقد سمح التوافق النسبي بين الدولتين في هذه الفترة بازدهار المبادلات التجارية بينهما بشكل كبير جدا، حيث

بلغت بين أفريل 1983 وأفريل 1984، 2,5 مليار دولار في الوقت الذي لم تكن تتعدى فيه سنة 1979، 1,8 مليار دولار فقط[12].

ورغم التطور الذي شهدته العلاقات بين الدولتين طيلة الحرب الإيرانية - العراقية لاسيما في بعدها الاقتصادي - التجاري، ظل الأتراك يشككون في الأهداف الإيرانية خاصة مع تمسكهم أي (الإيرانيين) بمبدأ تصدير الثورة للخارج وكذا توظيفهم للميليشيات الكردية للضغط على النظام العراقي، الأمر الذي جعل تركيا تشدد في طلبها من إيران للتوقيع على اتفاقية المطاردة الساخنة للمسلحين المناهضين للنظام التركي والتعهد بعدم السماح بأي نشاط يهدد أمنه انطلاقا من الأراضي الإيرانية. وقد أذعنت إيران لهذا الطلب، حيث وقعت الدولتان على اتفاقية أمنية في نوفمبر 1984، تعطي الحق لتركيا بمطاردة الثوار الأكراد حتى داخل الأراضي الإيرانية. ويشير ميشال ماكينسكي أن إيران كانت تسعى من وراء هذه الاتفاقية الحفاظ على حياد تركيا من الحرب وكذا الاحتفاظ بقدرتها على مراقبة الحركات الإنفصالية[13].

وبسبب تقدم الجيش الإيراني شمال العراق ربيع 1986، واستمرار النظام الإيراني في دعم الميليشيات الكردية، اتخذت تركيا جملة من الإجراءات العسكرية على طول الحدود الإيرانية لرصد تحركات الجيش الإيراني والميليشيات المسلحة المعارضة، مما انعكس سلبا على العلاقات بين البلدين.

ورغم توصل تركيا وإيران إلى إبرام اتفاقية أمنية جديدة (أنقرة، فيفري 1988) بين رئيسي وزراء الدولتين، وتعهدهما بعدم التدخل في شؤون بعضهما البعض. إلا أن بدء القوات التركية بشن هجومات عسكرية شمال العراق ضد عناصر حزب العمال الكردستاني والمتحالفين معه من أكراد العراق عملا باتفاقية

المطاردة الساخنة المبرمة مع النظام العراقي المشار إليها سابقا أقلق النظام الإيراني، على اعتبار أن هذه الهجومات هي دعم غير مباشر للعراق، ذلك أن تكفل الجيش التركي بمطاردة الميليشيات الكردية سيجعل العراق يركز مجهوده الحربي على الجبهة الإيرانية. وقد بدى ذلك واضحا من خلال التصريحات التي كان قد أدلى بها الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية بعد هجومات 04 مارس 1987، حيث قال بأن : "المشاكل الداخلية لتركيا لا يمكن استعمالها كمبرر لدخول أراضي دولة مجاورة والاعتداء على الأبرياء (...) الذين يكافحون ضد نظام بغداد"[14].

ولم تكد تنقضي عشرية الثمانينيات حتى اتضحت معالم إستراتيجية إيرانية جديدة معادية للنظام التركي، اتخذ توجهين :

1- وجه دعائي، يقوم على إستراتيجية إعلامية مركزة لضرب مبادئ أتاتورك، ومحاولة التأثير على النقاش الدائر حول مكانة ودور الإسلام في تركيا، من خلال توظيف أوساط تركية شيعية وعلوية واستغلال تواجد مئات الآلاف من اللاجئين الإيرانيين فوق الأراضي التركية[15]. كما قامت بإطلاق حملة دعم ومساندة للمتظاهرين ضد منع ارتداء الحجاب داخل الجامعات الذي أصدرته المحكمة الدستورية التركية في 07 مارس1989، من خلال تنظيم حصص إذاعية وتلفزية ومهرجانات شعبية في العديد من المدن الإيرانية.

2- وجه مادي تمويلي، حيث قامت إيران في هذه الفترة بتقديم دعما معتبرا للحركات الإسلامية السرية المناهضة لمبادئ أتاتورك. هذا الأمر جعل الأتراك يوجهون اتهامات صريحة ومباشرة للنظام الإيراني بـ"التورط في دعم نشاطات المنظمات الإسلامية التركية المتطرفة ... وكذلك اتهامها بأنها القوة الرئيسية المدعمة للحركة

العلوية في تركيا وتدريب آلاف العلويين في معسكرات بأصفهان وتبريز وطهران"[16].

3- انهيار الاتحاد السوفيتي وتداعياته على العلاقات التركية الإيرانية

أعطت تطورات نهاية الثمانينات وبداية التسعينات انطباعا بتحسن العلاقات التركية - الإيرانية، فقد كان لوفاة الإمام آية الله الخميني في جوان 1989، ووصول رافسنجاني إلى السلطة الذي بدأ في نهج سياسة جديدة منفتحة على العالم، مدفوعا بالتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، والتي كشفت خلال برهة من الزمن إمكانية قيام نظام عالمي جديد يسوده الأمن والسلام العالميين. انعكست هذه التغيرات في بداياتها الأولى على خيارات إيران الجديدة، حيث تبنت انفتاحا داخليا، وتوجها معتدلا في سياستها الخارجية[17]، إلا أن ذلك لم يدم طويلا، فقد كشفت تداعيات انهيار الإتحاد السوفيتي مدى هشاشة الوضع الأمني في الشرق الأوسط، القوقاز وآسيا الوسطى، والتي أدت لا حقا إلى عودة تطلعات قوى إقليمية ودولية للعب أدوارا محورية في هذه الأنظمة الإقليمية. لم تكن إيران وتركيا بمنأى عن ذلك، فقد سعت كلتاهما إلى إعادة ترتيب أولوياتهما الأمنية، وكشفتا عن تطلعات جديدة سعيا وراء أهدافهما الإستراتيجية. وعلى الرغم من استمرار علاقاتهما التجارية التي عرفت نموا كبيرا في هذه المرحلة، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى 957 مليون دولار سنة 1995، في الوقت الذي لم يكن يتجاوز فيه 578 مليون دولار سنة 1991 [18]، إلا أن ذلك لم يكن له أي تأثير على علاقاتهما السياسية والأمنية، التي شهدت ترديا كبيرا بسبب الخلافات الحادة التي برزت إلى السطح الناجمة عن تعاظم العلاقة بين السياسة الخارجية وبين خيارات

السياسة الداخلية في كلتا الدولتين، مما جعل علاقاتهما تتسم بالشك والتوتر. وقد تضاعفت هذه التوترات، حيث برز التناقض في أهداف الطرفين، ودأبت تركيا منذ تلك الفترة على النظر إلى إيران باعتبارها قوة إقليمية منافسة قادرة في أي وقت عندما تتطلب مصالحها ذلك تكثيف سياستها التدخّلية في شؤون تركيا[19].

لعب العامل الكردي دورا محوريا في تعكير صفو العلاقات التركية - الإيرانية طيلة عقد التسعينيات، حيث ظلت تركيا توجه من حين آخر اتهامات لإيران بأنها تقدم دعما لحزب العمال الكردستاني[20]، في حين ظلت إيران تعرب عن قلقها من توجهات النظام التركي العلماني الحليف للولايات المتحدة الأمريكية، وكذا اتهامها له بالسماح لمنظمة مجاهدي خلق المعارضة بالعمل على أراضيه[21]. ويرى ميشال ماكينسكي، أحد المختصين في العلاقات التركية - الإيرانية، أن الملف الكردي سمم كثيرا العلاقات التركية - الإيرانية، ويعود حسبه، إلى اختلافهما الجذري حوله، فإذا كان بالنسبة للأولى يمثل أولوية مطلقة مرتبطة بالسيادة الوطنية والوحدة الترابية للدولة، التي يتطلب استمرارها أحقيتها في استعمال كل الوسائل الضرورية للقضاء على النزعة الانفصالية والإرهابية، فإنه يمثل بالنسبة للثانية ورقة ضغط اتجاه دول المنطقة من جهة، ووسيلة لمراقبة الطموحات الانفصالية الكردية من جهة ثانية[22].

وعلى الرغم من توافقهما على منع قيام كيان كردي مستقل، وتوصلهما في 15 سبتمبر 1993 إلى عقد اتفاقية ثنائية لمنع عبور الحدود بطريقة غير شرعية، بالإضافة إلى إنشاء لجنة أمنية مشتركة لتبادل المعلومات، والقيام بعمليات تفتيش على طول الحدود، إلا أن العلاقات بينهما سرعان ما عرفت توترا جديدا في بداية 1994، على خلفية الوساطة التي قام بها مسؤولون إيرانيون، بين حزب الله التركي

وحزب العمال الكردستاني لإنهاء الاقتتال بينهما في أعقاب زيارة أمين عام حزب الله التركي لطهران، والتي أفضت إلى اتفاقهما على تنسيق وتكثيف جهودهما لمحاربة النظام التركي. وفي أعقاب ذلك تلقى الحزبان دعما إيرانيا، مما مكن هذه الأخيرة من توظيفهما، حيث بدأت في استخدام عناصرهما ضد معارضي الثورة الإسلامية في تركيا[23]. ورغم تبادل الدولتين إشارات حسن النية، عندما سلمت إيران في ربيع 1994 أربعة عشرة (14) عنصرا من حزب العمال الكردستاني لأنقرة، وقرار هذه الأخيرة حظر نشاطات منظمة مجاهدي خلق على ترابها، وتوصلهما في جوان من نفس السنة إلى إبرام اتفاق أمني بينهما، ألتزم بموجبه الإيرانيون بعدم السماح لحزب العمال الكردستاني باستعمال الأراضي الإيرانية. تلاه التوقيع على بروتوكول أمني آخر في شهر نوفمبر، يقضي بألا تسمح الدولتان لأي من الجماعات الإرهابية المعارضة، باستخدام أراضيهما لضرب مصالح الدولة الأخرى. إلا أن تركيا ظلت تنظر بعين الريبة والشك لإيران وأهدافها الخفية، كونها حسب تصور المؤسسة العسكرية التركية ما تزال متورطة في دعم عناصر حزب العمال الكردستاني، أو على الأقل تغض الطرف عن نشاطاتهم على الحدود. مما حدى ببعض منتسبي هذه المؤسسة إلى اتهام إيران بأنها لا تحرص على الالتزام بالاتفاقيات الثنائية المعقودة بينهما، المتعلقة باتخاذ التدابير المشتركة لفرض السيطرة على الحدود، وهي بالتالي تسعى مباشرة إلى نسف الأمن الداخلي في تركيا[24].

بعد فوز حزب الرفاه الإسلامي بالانتخابات التشريعية التي جرت في 24 ديسمبر 1995، كانت إيران السباقة لتهنئة رئيس الحزب نجم الدين أربكان معتبرة هذا الفوز انتصار للإسلام وللعالم الإسلامي، إلا أن عدم حصوله على الأغلبية المطلوبة ودور المؤسسة العسكرية في

تشجيع التيار العلماني على التحالف ضده حال دون تمكنه من الوصول إلى السلطة.

التسرع الإيراني في مباركة فوز حزب الرفاه جعل التيار العلماني ومن وراءه المؤسسة العسكرية يتخوف من تدخل إيراني في الشؤون التركية. وسرعان ما تبين صدق حدس هؤلاء، ففي شهر أفريل 1996 نشبت أزمة حادة بين الدولتين على خلفية اتهام جهاز الأمن التركي لثمانية دبلوماسيين إيرانيين بالتورط في نشاطات إرهابية على الأراضي التركية، بعد شهادة أدلى بها عميل معتقل من الإسلاميين الأتراك[25]، مما ترك انطباعا حادا لدى القيادة التركية بأن إيران ما تزال تسعى إلى تقويض أسس الجمهورية ومبادئ أتاتورك.وقد تعززت الأزمة بين البلدين على إثر الاتهامات التي وجهها وزير الخارجية الإيراني على أكبر ولاياتي للحكومة التركية بتقديم الدعم للجماعات الإرهابية المعارضة للنظام الإيراني[26]، أعقبها تبادل الاتهامات بين الدولتين بالتجسس، ودعم الإرهابيين المناوئين لهما.

بعد استقالة الحكومة التركية الائتلافية بقيادة يلمازتم تكليف أربكان بتشكيل حكومة خلفا لها، أين توصل رفقة تانسوتشيلر إلى الإعلان عن الحكومة الجديدة بتاريخ 29 جوان 1996. وقد أكد أربكان خلالها عن التزامه ببرنامج حزبه ووفاءه بتعهداته التي أطلقها في أعقاب حملته الانتخابية، وسارع إلى اتخاذ جملة من الإجراءات، الغاية منها هي تحسين علاقات بلاده بالدول العربية والإسلامية.

بعث التطور الجديد على الساحة الداخلية التركية ارتياحا كبيرا لدى قادة إيران الذين سارعوا إلى تهنئة أربكان وأبدوا استعدادهم لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين وقاموا بتوجيه دعوة له من أجل زيارة طهران. لم يتأخر هذا الأخير في الاستجابة لدعوة الإيرانيين، حيث خص إيران بأول زيارة خارجية له

في 12 أوت 1996، ووقع مع مسؤوليها اتفاقا تجاريا بقيمة ثلاث وعشرين (23) مليار دولار. إلا أن الحلم الإيراني برؤية تركيا إلى جانبها في مواجهة الغرب سرعان ما تبدد، حيث نقلت آنذاك تقارير إعلامية خبر إبرام تركيا اتفاقية عسكرية وأمنية مع دولة إسرائيل. وقد سارعت إيران إلى انتقاد هذا الاتفاق بشدة، حيث صرح الرئيس الإيراني محمد خاتمي قائلا :"أن الوفاق التركي- الإسرائيلي يثير مشاعر العالم الإسلامي". من جهته لم يتأخر وزير الخارجية علي أكبر ولاياتي في التنديد بالاتفاق، محملا تركيا مسؤولية منح إسرائيل مزيدا من القوة في صراعها مع المسلمين، مصرحا في أفريل 1996 بما يلي: "قلت صراحة للمسؤولين الأتراك بأنه علينا أن نوقف العوامل التي أعطت إسرائيل مزيدا من القوة "[27]، واصفا هذه الاتفاقيات بأنها:" ليست في محلها وغير مقنعة"[28].

كان رد فعل إيران اتجاه العلاقات الإستراتيجية التركية - الإسرائيلية متميزا، فقد أحست بالخطر الذي تشكله على أمنها، كما رأت أنه بالإمكان إفشاله عن طريق الضغط على تركيا، لذلك استخدمت طرقا مختلفة لمحاولة إقناعها بالعدول عن تعاونها العسكري مع إسرائيل، معتبرة أن هذه الأخيرة هي الوحيدة المستفيدة من ذلك، بينما لن تحصل تركيا إلا على غضب شعبها المسلم وستخلق هوة بين شعبها وحكومته، وسيكون ذلك سببا في ابتعاد الدول الإسلامية عنها، ووصفتها بأنها ضحية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومخططاتهما، وأن التحالف لم يكن نتيجة رغبة تركية.

حاولت إيران استغلال فرصة تواجد حزب الرفاه في الحكم لتقوية علاقاتها مع تركيا وإبعاد هذه الأخيرة عن إسرائيل. وعدت زيارة الوزير الأول التركي أربكان لطهران في شهر أوت 1996

السالفة الذكر، فرصة للزعيم الإيراني آية الله علي خمينائي لتذكيره بأنه جاء إلى السلطة باسم الإسلام ولأجل الإسلام، ثم دعاه إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، لأن النظام الصهيوني خطير ولا يبحث سوى عن مصالحه[29]. كما حاولت إثارة الرأي العام التركي لدفع النظام التركي لقطع علاقاته مع إسرائيل، وقد مثلت حادثة سنجان التي وقعت في فيفري 1997 دليل على هذا التوجه، حيث استغل السفير الإيراني محمد رضا باغري، دعوة لحضور فعاليات ليلة من أجل القدس كضيف شرف، وقام بإلقاء خطاب تحدى فيه حسب قوله: "أولئك الذين يمضون اتفاقات مع أمريكا وإسرائيل يوميا...[مضيفا]... أن الشباب التركي سيريهم العقاب الإلهي"[30] . مما أدى إلى نشوب أزمة سياسية حادة بين البلدين نتج عنها استدعاء سفيري البلدين.وفي السياق ذاته، ذهب مسؤولو وزارة الخارجية الإيرانية إلى التنديد بالمناورات البحرية الأمريكية - التركية - الإسرائيلية، المبرمجة في جانفي 1998، معتبرين أنها :"ستزيد من فرص اندلاع أزمة في المنطقة وأنها تهدف إلى تعزيز نفوذ إسرائيل" [31].

لم تنظر إيران إلى هذه الاتفاقيات على أنها ثنائية الأطراف، فهي ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بدور لا يستهان به في تشكيل هذا التحالف[32]، وهذا بغية إجبار إيران على تغيير سلوكها وسياساتها، وكل التحاليل الرسمية الإيرانية ترى أن العامل العسكري الذي تضمنته الاتفاقيات العسكرية - الأمنية بين تركيا وإسرائيل ليس إلا إستراتيجية أمريكية جديدة لتطويق إيران واحتواءها. مستندة في ذلك إلى بعض التحاليل لخبراء أمنيين، على غرار مارتن كرامر من معهد موشي دايان بتل أبيب، الذي أكد على أن الاتفاقيات بين تركيا وإسرائيل لا تمثل اتفاقية برتوكولية فقط

وإنما هي اتفاقيات إستراتيجية، التي من خلالها يمكن لإسرائيل القيام بهجوم على أهداف داخل إيران للدفاع عن أمنها الوطني[33].

دفعت الانتقادات العربية والإيرانية للاتفاق العسكري الموقع بين تركيا وإسرائيل وموجة التنديدات التي أعقبته بالمسئولين الأتراك إلى توجيه خطابات تهدئة. مؤكدة على لسان وزير خارجيتها في 09 أفريل 1996 : "إن أنقرة ليست في حاجة لمساعدة إسرائيل في ضرب سوريا وليست لديها الرغبة أو النية في ذلك ولا تضمر لها أي عداء على الرغم من مواقفها السلبية اتجاه تركيا...[مضيفا]...ولا تعتبر اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل معاهدة دفاع مشترك ولا تستهدف سورية أو إيران وإنما تستهدف قيام إسرائيل بالمساعدة في تحديث وتجهيز طائرات الفانتوم التركية وتبادل الخبرات في المجالات العسكرية"[34]. كما سارعت إلى نفي صفة التحالف عن هذا الاتفاق، معتبرة إياه : "اتفاقا عاديا للتدريب والتعاون العسكري مع إسرائيل لا يختلف عن اتفاقات مماثلة تربطها ببعض البلدان العربية "[35]، مؤكدة أن : "لديها كل الحق في تشكيل سياستها الخارجية المستقلة...وأن ولا واحدة من الاتفاقيات الموقعة كانت ضد بلد ثالث"[36].

إن ما أقلق إيران هو أنه في الوقت الذي أظهر فيه بعض الساسة الأتراك توجها مسالما بغية طمأنته أبدى إصرار المؤسسة العسكرية على التحدي واضحا. فخلال تواجده بإسرائيل في الفترة الممتدة من 30 أفريل إلى 02 ماي 1997، أستغل وزير الدفاع التركي تورهانتايان، لقاءه مع كل من الرئيس وايزمن والوزير الأول نتنياهو للتأكيد على أن الاتفاقيات التركية - الإسرائيلية جاءت لمواجهة الدول الإرهابية، متهما إيران وسوريا بصنع وتخزين صواريخ بالستية. تايا نذكر في العديد من المرات أن الهدف الرئيسي للتعاون التركي الإسرائيلي هو

مقاومة الإرهاب، مشيرا إلى أن الإرهاب الذي يهدد إسرائيل وتركيا يتمركز في دمشق، وأن إيران تدعم، تمون وتحمي حزب العمال الكردستاني وحماس، مؤكدا أن أنقرة وتل أبيب في حالة تشاور مستمر ويتبادلان المعلومات المتعلقة بالتهديدات الإرهابية المشتركة، كما أعلن أن دعم الإرهاب من طرف سوريا، إيران والعراق يمثل تهديدا ليس فقط لتركيا وإسرائيل، لكن للمنطقة بأكملها [37]. والملفت للانتباه أن يلماز نفسه عاد لاحقا وأطلق على علاقات بلاده بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بـ "الشراكة الإستراتيجية" [38].

سعت إيران بكل قوة للضغط على تركيا لإجبارها على التراجع عن سياستها الموالية لإسرائيل ولم يتوقف هذا الضغط على المستوى العمل الفردي بل سعت بكل قوة لتعبئة الدول العربية والإسلامية للعمل سويا ضد التوجه التركي. فخلال مؤتمر القمة الإسلامية، الذي أنعقد في ديسمبر 1997 بطهران، بحضور خمسة وخمسين (55) دولة إسلامية، تم اقتراح بند يدين أية علاقة عسكرية لأية دولة مسلمة مع إسرائيل، هذا الاقتراح جاء بمبادرة من قبل إيران، العراق وسوريا. وقد حاول الرئيس التركي ديميرل الدفاع عن اتفاقيات بلاده مع إسرائيل، وأنها لا تمثل أي تهديد لأي طرف كان، إلا أنه فشل في إقناع منتقدي سياسة بلاده، فغادر المؤتمر مبكرا. وللإشارة فإنه في الوقت الذي كانت فيه أشغال المؤتمر متواصلة، زار وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق مردخاي أنقرة، فاعتبرته إيران وباقي الدول المشاركة خيانة كبرى للعالم الإسلامي[39].

وفي محاولة أخرى لإبعاد تركيا عن التحالف مع إسرائيل، قامت إيران رفقة مصر بإرسال خطابات مستعجلة لتركيا في 20 ديسمبر 1997، يدعونها فيها بالالتزام بميثاق مجموعة الدول الإسلامية النامية الثمانية المعروفة اختصارا باسم (D-8)*، الذي يمنع في أحد بنوده إمضاء اتفاقات

عسكرية أو تحالفات إستراتيجية مع أية دولة تشكل خطرا أو تهديدا على أمن أي عضو في المجموعة. كما دعت الدولتان لاحقا إلى تجميد عضوية تركيا في المجموعة ونقل مقرها من إسطنبول إلى القاهرة إذا لم تنسحب تركيا من تحالفها العسكري مع إسرائيل[40]. لتدخل بعدها العلاقات التركية الإيرانية مرحلة من التوتر لم تشهدها الدولتان منذ الحرب العالمية الثانية.وكرد فعل عن الأخطار التي باتت تستشعرها إيران من جراء الاتفاق التركي الإسرائيلي قررت إيران المضي في تطوير برنامجها من صواريخ شهاب، ووضع صاروخ شهاب - 4 وشهاب - 5 موضع التنفيذ، مع تقديم الأخير على أنه سيكون مستقبلا قاذف للصواريخ نحو الفضاء [41].

ورغم هذا التوتر لم تخلو العلاقات التركية - الإيرانية من إشارات إيجابية نحو تطبيعها. فقد أعطى تعهد تركيا بإنذار إيران عن أية ضربة إسرائيلية يستهدفها في حال علمها بها، انطباعا لدى قادة إيران بجدية الطرف التركي نحو إزالة كل الشكوك التي ظلت تحوم حول أهدافها بالمنطقة .ومن هذا المنطلق، قامت الحكومة التركية بإبلاغ الإسرائيليين والأمريكيين أنها لن تتسامح في حالة استعمال أراضيها أو مجالها الجوي للقيام بشن ضربات ضد إيران، مهددة بقطع كل علاقاتها مع إسرائيل في حالة حصول ذلك.

وفي أعقاب إعلان وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني، عن نجاح تجربة إطلاق صاروخ باليستي من طراز شهاب (03) خلال الاستعراض العسكري الذي نظمته القوات المسلحة الإيرانية في صائفة 2000 عاد التوتر من جديد، حيث أبدت تركيا قلقها الشديد من نجاح التجارب التي أجريت على سلسلة الصورايخ البالستية من طراز شهاب، والتي يمكن لها أن تصل كل الأهداف في تركيا، حسب ما جاء على لسان الجنرال شفيق بير خلال زيارته لواشنطن شهر أكتوبر 2002،

قائلا :"أنه رغم البرنامج الإصلاحي للرئيس الإيراني خاتمي، إلا أن الصواريخ الجديدة تعتبر تهديدا لتركيا" [42]. وإن كان كل المحللين العسكريين يتفقون على أن إيران بامتلاكها لهذا النوع من الصواريخ لا تستهدف تركيا، إلا أن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى إلغاء هذا الاحتمال البتة، كما أن ذلك لا يؤدي إلى إخراج إيران من مجال السياسة الأمنية التركية [43]، لذلك أخذت هذه الأخيرة هذا الموضوع بجدية كونه سيشكل خطرا على أمنها وأمن المنطقة برمتها.وقد تجلى ذلك بعد صدور وثيقة عن مجلس الأمن القومي التركي في أواخر صيف 2002، التي تضمنت الإشارة إلى أن الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن التركي آت من إيران، من خلال[44] :

1- الخطر المتأتي من مسعاها لتصدير نموذجها الإسلامي لتركيا.

2- اتهامها بدعم حزب العمال الكردستاني.

3- الخوف من الصواريخ الإيرانية بعيدة المدى وتنامي قدراتها النووية.

4- التنافس على مناطق النفوذ في آسيا الوسطى.

لذلك لم تتوان تركيا في رصد المعلومات عن برامج إيران التسلحية، وقامت بمحاولات لدى حليفيها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتمكينها من تكنولوجيا الصواريخ البالستية لاسيما الاعتراضية منها.رغبة تركيا في الحصول على هذا النوع من الصواريخ والتكنولوجيا الإسرائيلية في هذا المجال، تجاوبت معه إسرائيل بعد حصولها على الضوء الأخضر من الإدارة الأمريكية وذلك بإشراكها في مشروع بوباي الأمريكي - الإسرائيلي. وقد عبر الأتراك بعد النجاح الذي عرفه مشروع بوباي عن رغبتهم مستقبلا في القيام رفقة الإسرائيليين بإنتاج نظام صاروخ آرو - 2 المضاد

للصواريخ البالستية، وكذلك صاروخ جو - أرض بوباي - 2 أي جي أم - 142 متوسط المدى [45].

4- تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على العلاقات التركية الإيرانية

رغم التوافق التركي - الأمريكي في هذه المرحلة حول التهديدات الإيرانية، إلا أن خلافهما حول مسألة احتلال العراق أعاد بعض الدفء للعلاقات التركية - الإيرانية، حيث رحبت طهران برفض أنقرة طلب الإدارة الأمريكية باستعمال الأراضي التركية لاحتلال العراق. وما زاد في تقوية تفاهمهما انزعاج تركيا من تحالف الأمريكيين مع أكراد العراق، مما دفعهما إلى توثيق علاقاتهما الثنائية لاسيما بعد تزايد نشاط الانفصاليين الأكراد على الحدود بين البلدين، كما أن إيران تجاوبت بسرعة مع التوجهات التركية الجديدة بعد قيام عناصر من حزب "من أجل حياة حرة في كردستان" بتنفيذ عمليات مسلحة داخل الأراضي الإيرانية، مما عجل بإدارة عمليات عسكرية مشتركة على طول حدودهما المشتركة.كما أن الموقف التركي الإيجابي من البرنامج النووي الإيراني والذي يتماشى وطرح هذه الأخيرة باعتباره موجه للأغراض السلمية جعل طهران تأمل في تبديد المخاوف الغربية انطلاقا من توظيف الموقف التركي.

ظلت إيران تسعى للحفاظ على علاقات مميزة مع تركيا، فهي الكفيلة بتخليصها من الحصار الأمريكي كما تعتبرها حلقة الوصل مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن أنقرة سرعان ما انساقت وراء الطرح الأمريكي. فعلى إثر المراجعة السنوية التي أنجزت من قبل قيادة الأركان ووزارة الدفاع لبرمجة المقتنيات الدفاعية لسنة 2004، تم الاتفاق على رفع قدرات تركيا في مجال الدفاع الجوي والصاروخي وكذا المراقبة الجوية. وفي دفاعه عن هذا الطرح،

خاطب وزير الدفاع التركي فيجدي غونو للجنة المالية بالبرلمان بقوله أن:"إيران أصبحت التهديد الرئيسي للأمن التركي، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى أن إيران تسعى بكل نشاط للحصول على أسلحة الدمار الشامل..."[46].

في النصف الثاني من السنة المذكورة سابقا، وعلى خلاف مساعي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لعزل إيران بدأت العلاقات التركية - الإيرانية تأخذ منحى إيجابيا بعد بروز مستجدات توحي بحصول توافق بشأن المعارضة المسلحة في البلدين. ومن مؤشرات ذلك هو قبول الحكومة الإيرانية بوضع الحركة الكردية الانفصالية على قائمة المنظمات الإرهابية، من جهتها، قامت الحكومة التركية بنفس الإجراء مع منظمة مجاهدي الشعب المعارضة للنظام الإيراني خلال زيارة الوزير الأول التركي لطهران في شهر جويلية 2004، والذي تضمنه الاتفاق الأمني الموقع آنذاك بين الطرفين [47].

ورغم القلق الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على خلفية هذا التطور الذي شهدته العلاقات التركية ـ الإيرانية، والذي من شأنه أن يحول دون نجاح الضغوطات الممارسة على النظام الإيراني للتخلي كما أسلفنا عن توجهاته، إلا أنّ ذلك لم يثن الأتراك في مسعاهم الهادف إلى الاستفادة القصوى من المزايا التي يقدمها السوق الإيراني. ولا أدل على ذلك الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جويلية 2007، والذي نص على منح شركة البترول التركية حق تطوير حقول الغاز الطبيعي في جنوب بارس، لاستخراج حوالي عشرين (20) مليار متر مكعب من الغاز ونقلها عبر خط أنابيب جديد من تبريز الإيرانية إلى أرض روم التركية ليتم ربطه بخط أنابيب نابوكو الذي سينقل الغاز الطبيعي من تركمنستان عبر أذربيجان

وجورجيا وتركيا إلى المحطة الرئيسية للغاز الطبيعي بالنمسا[1]. وقد سمح التوافق بين الدولتين لترقية علاقاتهما التجارية ببلوغ ثمانية (08) مليار دولار مع نهاية سنة 2007، بالإضافة إلى التوافد الكبير للسياح الإيرانيين إلى تركيا، حيث وصل عددهم خلال السنة نفسها 1.5 مليون سائح[48].

عرفت العلاقات بين البلدين تحسنا كبيرا خلال زيارة الرئيس محمود أحمدي نجاد لاسطنبول في 14 -15 أوت 2008، والتي أثارت ضجة كبيرة في الأوساط الغربية وكذا إسرائيل. إنّ ما توصلت إليه الدولتان خلال هذه الزيارة كان مرضيا لتطلعاتهما في تطوير التعاون بينهما، فقد وقعا على اتفاقيات عدة، شملت مكافحة الاتجار بالمخدرات، قضايا البيئة، النقل، السياحة، الثقافة ومحاربة الإرهاب الكردي، بالإضافة إلى تفعيل الاتفاق الأولي الذي تم التوصل إليه في جويلية 2007 المشار إليه سابقا.

كشفت زيارة أحمدي نجاد عن توجه البلدين لتعزيز علاقاتهما الاقتصادية بعيدا عن الضغوطات الخارجية وتوافقهما بهذا الشأن، فتركيا تنظر إلى علاقتها مع إيران نظرة إستراتيجية، فهي كفيلة بتخليصها من التبعية لروسيا الاتحادية التي تستورد منها 68 ٪ من حاجياتها من النفط والغاز، لذلك أصبحت تنظر إلى هدف الحفاظ على علاقات مع طهران بأنها مصلحة وطنية حيوية[49]. ولم تكد تمر سنة على هذه الزيارة حتى ارتقت المبادلات التجارية بينهما إلى مستويات قياسية لم تبلغها من قبل فقد تجاوزت أحد عشر (11) مليار دولار مع نهاية سنة 2009، جاعلة من إيران الشريك الأول لتركيا في المنطقة[50]. وحتى تتجنب إشكالية التعارض بين ما تتطلبه مصالحها مع طهران ومصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما

قبلت أنقرة القيام بدور الوساطة، فقامت باستضافة جلسات الحوار حول الملف النووي بين الدول الغربية الست وإيران.

أثبتت حكومة حزب العدالة والتنمية أنّها حريصة جدا على قيام أفضل العلاقات مع إيران، وهي تدرك أن أي تحرك معادي لمصالحها، سينعكس سلبا على الإمدادات الطاقوية الإيرانية اتجاه أسواقها الداخلية، وكذلك الأمر بالنسبة لنشاط المتمردين الأكراد، حيث بدون شك ستدخل إيران بكل قوة إلى جانبهم لاستعمالهم كورقة ضغط ضد الأتراك، مما سيزيد من أتعابهم الأمنية. لذلك لم تكن أطروحات تركيا مع تغيير النظام الإيراني التي انطلقت منها القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت ضد فكرة استخدام القوة العسكرية ضد إيران لمعالجة الملف النووي، وقد عبرت عن مخاوفها صراحة للولايات المتحدة الأمريكية من تكرار السيناريو العراقي في إيران ما قد يخل بالوضع الإقليمي تماما[51].

أعطت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إلى طهران في 12 - 13 سبتمبر2009 دفعا قويا للعلاقات بين البلدين حيث اجتمع مع نظيره الإيراني منو شهر متكي وتدارسا معا سبل تعزيز التعاون بين بلديهما. وقد أشار أوغلو عقب هذا الاجتماع إلى أن البلدين يرتبطان بروابط تاريخية عميقة الجذور، في حين تطرق متكي إلى الشراكة المتعددة الأبعاد التي تربط بلاده بتركيا واصفا العلاقات بين البلدين الإستراتيجية[52]. وفي نوفمبر من السنة نفسها قام أردوغان بزيارة طهران وقد عدت حلقة مفصلية في العلاقات بين البلدين على أكثر من صعيد، وكشفت عن تطلع قادتهما في الذهاب بعيدا لتعزيز التعاون وإزالة كل العوائق التي من شأنها عرقلته.وأهم ما توصل إليه البلدان أثناء هذه الزيارة حسب ما صرح به النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي في مؤتمر صحفي مشترك مع

أردوغان سلسلة من الاتفاقيات، منها إنشاء محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية وإقامة منطقة صناعية حرة على جانبي الحدود وفتح فروع للمصارف التركية والإيرانية في البلدين[53]. كما اتفق الطرفان على أن تقوم شركة النفط الوطنية التركية بالتنقيب عن الغاز الطبيعي في حقل بارس الجنوبي الذي يختزن كميات كبيرة من الغاز قدرت بـ35 مليار متر مكعب، وسيكون لتركيا الحق باستخدام 50 بالمائة من الغاز المستخرج داخل تركيا أو عبرها إلى البلد الذي تريده، كما تقرر أن تستثمر تركيا في هذا الحقل حوالي أربعة (4) مليار دولار[54]، وفي خطوة غير مسبوقة تم الاتفاق على استخدام عملتيهما المحلية في جميع مبادلاتهما التجارية. وقد جاء الخطاب السياسي للرئيس الإيراني ونظيره التركي في القمة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في اسطنبول في 10 - 11 نوفمبر 2009، ليكشف على حد قول د. عبد الله تركماني، عن قدر كبير من التقارب في المفاهيم، سواء ما يتعلق بالطموحات، أو ما يتعلق بالأدوار[55].

التطور الذي شهدته العلاقات بين البلدين سرعان ما انعكس إيجابا على موقف تركيا من الملف الإيراني. فعلى المستوى الخارجي عارضت بشدة القرار 1929 الصادر عن مجلس الأمن في 09 جوان 2010 رفقة البرازيل والداعي إلى فرض عقوبات جديدة على إيران.أما على المستوى الداخلي فقد تم إخراجها (أي إيران) إلى جانب روسيا، اليونان والعراق من وثيقة الأمن الاستراتيجي لعام 2010 كدولة مهددة الأمن القومي التركي، والتي أقرتها الحكومة التركية في 22 نوفمبر 2010. وقد تعززت العلاقات بين البلدين أكثر في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس التركي عبد الله غول إلى إيران في

فيفري 2011، حيث كشفت عن تطلع البلدان لتفعيل نشاط اللجان المشتركة من أجل تعزيز وتكثيف التعاون بينهما في شتى المجالات.

أعاد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والذي يقضي بنصب أنظمة الدرع الصاروخي ببلدة (كوراجيك) بولاية (ملاطيا) التركية على الحدود مع إيران العلاقات التركية الإيرانية إلى حدودها الدنيا، وكشف على مدى تفاقم أزمة الثقة بينهما حيث أحست إيران بأنها المعنية الأولى بهذه الأنظمة، لذلك سارعت إلى التنديد به معتبرة إياه عمل موجه ضدها وطلبت من تركيا العدول عنه.ورغم نجاح أنقرة في فرض شروطها على الولايات المتحدة الأمريكية على أمل عدم إثارة إيران والتي تمثلت في[56]:

1- جعل الدرع الصاروخي تحت غطاء الناتو.

2- عدم ذكر أية دولة تكون مستهدفة بهذا الدرع.

3- ضرورة نصب الدرع الصاروخي على طول الحدود التركية دون التركيز فقط على الحدود التركية الجنوبية الشرقية.

4- وضع قيادة الدرع تحت المسؤولية التركية.

إلا أن هذا لا ينفي حقيقة هذا الدرع الصاروخي الموجه أساسا ضد إيران حسب خطاب هذه الأخيرة، الأمر جعلها تسعى جاهدة لإفشال هذا الاتفاق لدى حلفائها في بغداد، دمشق وموسكو، كما هددت باستهدافه حال شعورها بالخطر. وما أقلق إيران أكثر هو الاتفاق الذي جرى بين الجيشين الأمريكي والتركي الذي نص على إجراء مناورات مشتركة للقوات الخاصة من كلا البلدين على الأراضي التركية، ويسمح هذا الاتفاق للدولتين المشاركتين بإرسال ما تحتاجه من أجهزة وعتاد وذخيرة عسكرية بالإضافة إلى حضور المسؤولين بما فيهم المدنيين للتنسيق والإشراف على مجريات هذه المناورات. ويعود التخوف

الإيراني إلى أن هذه المناورات ستسمح بتكثيف التواجد العسكري الأمريكي على مقربة من حدودها الشمالية الغربية كما أنها (أي المناورات) تزامنت وتزايد حدة التهديدات الأمريكية - الإسرائيلية بضرب منشآتها الحيوية لاسيما النووية.

سعت تركيا جاهدة لتبديد المخاوف الإيرانية مؤكدة على رفضها المطلق استعمال أراضيها للقيام بأي هجوم يستهدف إيران، مؤكدة على دعمها لهذه الأخيرة وحقها في اكتساب التكنولوجية النووية للأغراض السلمية، داعية لتغليب أسلوب الحوار والتفاوض. وقد استطاعت الدبلوماسية التركية أن تحقق تقدما في هذا المجال عندما تم اختيار اسطنبول لاحتضان المفاوضات بين إيران والمجموعة 5+1 في جانفي 2012.

المفارقة في العلاقات التركية - الإيرانية أنه في الوقت الذي وصلت فيه علاقاتهما السياسية - الأمنية إلى حدودها الدنيا، ارتقت علاقاتهما الاقتصادية إلى مستويات قياسية قل نظيرها بين دول المنطقة، حيث تجاوزت مبادلاتهما التجارية سنة 2011 ما قيمته 12.107.7 مليار دولار[57]. وقدلعبت تركيا خلال هذه الفترة دورا كبيرا في مساعدة إيران على تجاوز العقوبات الدولية المفروضة عليها. حيث سمحت لها بإنشاء عددا من الشركات على الأراضي التركية، كما ساهمت في تخفيف حدة هذه العقوبات بعد قبولها شراء الغاز الإيراني على أساس نظام التعاملات "الغاز مقابل الذهب"، الأمر الذي وفر للاقتصاد الإيراني سيولة نقدية من العملة الصعبة غاية في الأهمية.

ورغم الخلافات الحادة التي برزت إلى السطح نتيجة مواقفهما المتناقضة من الحراك الشعبي المناهض لنظام الحكم في سوريا، إلا أن رغبة الدولتين في الفصل بين علاقاتهما الثنائية والقضايا الإقليمية اتضحت جليا خلال زيارة رئيس الوزراء

التركي رجب طيب أردوغان لطهران مطلع سنة 2012، حيث وقعت الدولتان على اتفاقية تفضيلية تهدف إلى زيادة حجم مبادلاتهما التجارية. هذه الاتفاقية سرعان ما ظهر مفعولها على أرض الواقع حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما نهاية سنة 2013 إلى 13.5 مليار دولار[58]. التحسن في العلاقات التركية الإيرانية خلال هذه السنة لا يمكن فصله عن التطورات التي شهدتها العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد الاتفاق النووي بين مجموعة 05+01 وإيران. حيث شجع ذلك السلطات التركية في المضي نحو تعزيز علاقاتها مع طهران، فقد توالت الزيارات بين عاصمتي البلدين لتتكلل في 2014/06/09 بزيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى أنقرة أين التقى خلالها بنظيره التركي عبد الله غول ورئيس وزرائه رجب طيب أردوغان. وقد كشف الرئيس الإيراني خلال هذه الزيارة عن تطلع بلاده لتعزيز وتطوير علاقاتها مع تركيا، حيث صرح قائلا :" من الضروري لإيران وتركيا التعاون في كل المجالات ....." [59]

استنتاج :

لم يكن من الصدفة أن تتمكن كلتا الدولتين تجنب الدخول في نزاعات مسلحة ضد بعضهما البعض طيلة تاريخهما الممتد إلى منتصف القرن السابع عشر رغم احتكاكهما المتواصل ورغم القضايا الخلافية التي ظلت تبرز إلى السطح من حين إلى آخر، فقد أدارت الدولتان بنوع من الحكمة علاقاتهما الثنائية على الرغم من الاختلاف الشديد في توجهاتهما السياسية والإيديولوجية، ودون التأثر كذلك بالضغوطات الخارجية التي ظلت تدفع نحو إحداث قطيعة بينهما.

على العموم ظلت العلاقات التركية الإيرانية تتأرجح بين التعاون والتنافس على مدار تاريخهما الحديث وبدون حصول أية قطيعة بينهما على عكس معظم دول الشرق الأوسط في تفاعلاتها البينية. وقد استطاعت باقتدار تعزيز روابطهما الاقتصادية والتجارية بعيدا عن تأثيرات العوامل السياسية - الإيديولوجية وتأثيرات البيئة الخارجية في توجه يعكس سيادة الروح البراغماتية والاحتكام إلى لغة المصالح بينهما.وكلا الدولتان تدركان قيمة المحافظة على علاقات جيدة مع الطرف الآخر، فعلاقات جيدة مع إيران يسمح لتركيا بتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة والتأكيد على دورها كوسيط في المنطقة، كما أن علاقات جيدة مع تركيا يمنح لإيران فضاء واسعا للإفلات من العقوبات الغربية ويسمح لها بالمحافظة على قنوات الاتصال بالمجموعة الدولية.

الهوامش :

[1]– أحمد داود أوغلو، العمق الأستراتيجي، موقع تركيا و دورها على الساحة الدولية (ترجمة:محمد جابر ثلجي- طارق عبد الجليل). بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط01، 2010، ص465.

[2]- Gehard, El-Zein," le régime laïque turc et sa géopolitique Islamique". dans, P.A, **la Turquie entre trois monde**. Paris : l'Harmattan, 1998, p.132.

[3] Gökhan, Cetinsaya, "from tanzimat to the Islamic revolution : continuity and change in Turkish – Iranian - relations". **Turkish review of middle east studies**, annual 2002, p.115.

[4] Ibid, p124.-

[5] Ibid, p126-

[6] - حقي ، أوغور، "تركيا وإيران ...البعد عن حافة الصراع" (ترجمة، مصطفى، الستيتي) في، محمد، عبد العاطي (محررا))، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج**، ط1. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص228.

[7] Gökhan, Cetinsaya, "from tanzimat to the Islamic revolution: continuity and change in Turkish – Iranian - relations". Opcit, p132.

[8] Mohamed Reda, Djalili, **Diplomatie islamique, stratégie internationale du Khomeynisme**. Paris : P.U.F., - 1989, p183.

[9] Gökhan, Centinsaya, " Turkish – Iranian relations since the revolution". **Turkish review of Middle East - studies**. Annual 2003, p145.

[10] -أنظر :

- Richard, Yann, **l'Iran, naissance d'une republique : islamique**. Paris : editions la martinière, 2006, p 325.
- Masri, Feki, **l'axe Irano – Syrien, géopolitique et enjeux**. Paris : studyrama perspectives, 2007, p41.

[11] Mario, L. Eluriviades, " The Turkish – Israeli Axis : Alliances and alignment in the Middle East". **Orient**, volume 39, n°4, décembre 1998, p574.

[12] Mohamed Reda, Djalili, Op. cit, p184.

[13] Michel, Makinsky, "Téhéran – Ankara, Empires ou partenaire ?". **outre terre**, N°10, 2005/1, p288.

[14] Mohamed Reda, Djalili, Op. Cit, p 185.

[15] - قدروا في تلك الفترة حسب مصادر مختلفة ما بين 500,000 و1,000.000 لاجئ.

[16] -جلال عبد الله، معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية**، ط1. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 218.

[17] Gökhan, çetinsaya, "Turkish - Iranian relations since the revolution".Op.Cit, p149.

[18] - جلال، عبد الله معوض ،**صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية**، مرجع سابق ،ص 306.

[19] Philip, Robins, " la Turquie à l'heure des révisions stratégiques".dans , Bassma, Kodmani Darwish et May, - Chartouni Dubarry (s.d), **perceptions de sécurité**. Paris : Masson, 1994. p131.

[20] Kemal, Kirisci," the future of Turkish policy to wards the midde east". in, Barry, Rubin – Kemal, Kirisci (eds) : **Turkey in world politics, Anemerging Multiregional Power**. London : lynne rienner publishers, 2001, p95.

[21] - شيرين، هنتر، **إيران بين الخليج العربي وحوض القوقاز، الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية**. (سلسلة دراسات عالمية، رقم 38)، ط1. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص57.

[22] Michel, Makinsky, Op.Cit, p 228.

[23] - محمد، عبد القادر،"البعد الأمني في العلاقات التركية – الإيرانية". **مختارات إيرانية**، العدد 78، جانفي 2007. النسخة الإلكترونية،

http://acpss.ahran.org.eg/ahran/2001/1/1cir N36. htm.2008 .12.08 آخر زيارة

[24] "L'armée Turque accuse Téhéran". **Le figaro**, 26 mars 1997.

[25] - هانتس، كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** (تعريب : فاضل جتكر)، ط1. الرياض: مكتبة العبيكان، 2001، ص246.

[26] - سيد أسد الله طهري،"إيران وتركيا، إعادة قراءة العلاقات الثنائية بين البلدين بعد الحرب الباردة" . **مختارات إيرانية**، العدد35، جوان 2003، ص71.

[27] Efraim, Inbar, **the Israeli - Turkish entente.** London : king's college London Mediterranean studies, 2001, p54.

[28] Neil, Lechery,"Israel and turkey : Deeping ties and strategic implications 1995- 1998". **Israel Affairs**, vol 05, autunm 1998, pp45-46.

[29] **Afp**, 11 aout, 1996.

[30] Bengio, Ofra , **the Turkish – Israeli relations ship, changing ties of middle easten outsiders**. New york : palgrave Macmillan, 2004, p161.

[31] Op.Cit, p54. - Efraim, Inbar ,

[32] -Marios L. Evriviades, Op.Cit, p571.

[33] Mahmood, Sarioghalam," Israeli - Turkish-military cooperation, Iranian perception and responses". **Journal of political and military sociologie**, vol 29, winter 2001. find articles.

com/p/articles/mi-aa 3719/is_200101/n893639. consulted 19.04.2010.

[34] - **صحيفة الأهرام** ، 10 أفريل 1996.

[35] - جلال، عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية- التركية**. مرجع سابق، ص 222.

[36] Gokhan, Bacik,"The limits of an alliance: Turkish-Israeli relation revisited". **Arab studies quarterly**, volume23, n° 03,Summer 2001,p54.

[37] Robert, Olson, **Turkey's relation with Iran, Syria, Israel and Russia 1994 -2000, Kurdish and islamist questions**. California : Mazda Publishers, 2001.

http://www.meria.idc.ac.il/books/bookstore.consulted19.05.2007.

[38] Alan, Makovsky," Israeli – Turkish relation, a Turkish periphery stratégie". in , Henri, T. Barkey (Editor), **reluctant Neighbors, Turkey role in the middle East**. Washington DC, 1996, p154.

[39] Bengio, Ofra, op. cit, 161 -

* تضم كل من تركيا، ماليزيا، إندونيسيا،باكستان، بنغلاديش، إيران، مصر، ونيجيريا. ويتواجد مقرها في إسطنبول التركية.

[40] Bengio, ofra , Op, Cit, pp161-162 .

[41] Xavier, Pasco, **Des Scud Aux No- dong, la Prolifération Balistique en Question**. Paris: Annuaire - stratégique et militaire, 2003, p258.

[42] Robert, olson ,.Op, Cit, page web .

[43] Lesser, I-O , **Nato looks south, challanges and New strategies in the Mediterranean**. California : Rand corporation, 2002, p23.

[44] Bengio, Ofra ,Op.Cit, p160.

[45] **Jane's defence weekly**, 18 may 2005, p15.

[46] Efraim, Inbar , "the resilience of Israel – Turkish relations". **Israël Affaires**, vol 11, n04,2005/10,p595.

[47] Didier, Billion," la Turquie porte du moyen- orient". Dans, Ahmet, Insel (sous la direction de), **la Turquie et l'Europe**. Paris : l'harmattan, p09.

[1]- خليل، العناني، "مع الولايات المتحدة الأمريكية.. مصالح إستراتيجية متبادلة" في، محمد، عبدالعاطي (محررا)، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج**، ط1. الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص161.

[48] Barcin, Yinanc – Mustafa, Oguz, "Turkey Rolls its diplomatic Dice". **Turkish Daily News**, August 14, 2008.

[49] Carol, Migdalovitz, **Turkey, Selected foreign policy issues and U.S.views**.washington report for-congress, august 292008 , p09.

[50] Pierre, Razoux ,"quel Avenir pour le couple Turquie – Israël ?". **Politique étrangère**, 1 /2010, p37.

[51] - خليل، العناني، مرجع سابق، ص161.

[52] - سردار، بويزار، "مقاربة العلاقات التركية- الإيرانية من منظار أوسع"(تعريب: غسان، رملاوي) **شؤون الأوسط** ، العدد135، ربيع 2010، ص66.

[53] – المرجع نفسه، ص67.

[54] – محمد، نور الدين،" تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية إلى إيران" **شؤون الأوسط**، العدد136، صيف 2010، ص 57.

[55] –عبدالله، تركماني، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا (مقوماته و أبعاده و مظاهره و حدوده)**، ط01.تونس:دار نقوش عربية، 2010، ص 222.

[56] - **قناة أخبار المستقبل**، 10 نوفمبر 2010 ، على الساعة 20 سا و45 د بتوقيت الجزائر.

[57] European Comission, http:// trade.ec.europa.eu/doclib/docs//tradoc-113456. PDF. consulted 20.04.2013 -

[58] Republic of turkry, Under secrétariat of the prime ministry for foreign trade 05/2014. http://www.dtm.gov.tr/index.cfm ? web. consulted 11/01/2014

[59] - **صحيفة العرب** ، العدد 9607، 2014/07/02، ص 06.